الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. قاسم شعيب عباس السلطاني الباحث. سلام عطا الله شباط
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

يناقش البحث مظهر من مظاهر الاغتراب السياسي في العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ، والمتمثل بالحراك الشعبي، وكيفية تأثير ذلك على قيم المواطنة ،لاسيما وأنَّ الحركات الاحتجاجية عبرت عن تحول اجتماعي- ثقافي عميق في العراق، وعن اكتشاف قوة الذات في مواجهة السلطة السياسية، لتصنع وعياً سياسياً واجتماعياً وثقافياً مختلفاً يمكنه أن يتأطر في فهم جديد للسياسة والدولة ولعلاقتهما بالمجتمع، ومما يشير ذلك إلى محاولة أبناء الشعب العراقي الخروج من حالة الاغتراب السياسي نحو فضاء الحرية والمواطنة الفاعلة المُعبَر عنها بالمشاركة السياسية في الاحتجاجات ورفض الأُسلوب الذي اتبعته الطبقة السياسية الحاكمة في إدارة شؤون البلد وتبديد ثرواته وأسلوب المحاصصة السياسية واستشراء الفساد بكافة أشكاله منذ عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحالي.

Abstract

The research discusses a dimension of the concept of political alienation in Iraq after the democratic transition in 2003 and represented by the popular movement, and how this affects the values of citizenship, especially since the protest movements expressed a deep socio-cultural transformation in Iraq, and the discovery of the power of the self in facing political power, To create a different political, social and cultural awareness that can be framed in a new understanding of politics and the state and their relationship to society, and in this sense the protests were a positive reflection on the formation of citizenship, and regardless of its success or not it has succeeded in producing new concepts to confront the problems produced by the political system and the dominant forces.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي-المواطنة-الاحتجاج-الاغتراب السياسي

مقدمة

إنَّ علاقة الأفراد بالنظام السياسي داخل المجتمع من المفترض أن تكون علاقة تواصل مستمر لتحقيق الأهداف المشتركة بين الأفراد والنظام السياسي؛ أما إذا انفصلت هذه العلاقة فإنَّها ستؤدي إلى انعزالهم داخل المجتمع وبالتالي شعورهم بالغُربة ، فضلا عن العديد من المشاعر السلبية التي تعبر في مجملها عن الاغتراب السياسي، الذي يمكن تعريفه على أنه " الشعور بالعجز من قبل الفرد تجاه المشاركة في العملية السياسية " ، لاسيما وأنَّ صانعي القرارات السياسية لا يعيرون أهمية له ولرأيه حول القضايا التي تخص الدولة والمجتمع، أو هو " ": شعور الفرد بعدم الرضا عن القيادة السياسية وعدم القناعة بها ، والرغبة بالابتعاد عن المشاركة في النشاطات والفعاليات السياسية وكذلك الانفصال عن النظام السياسي بأكمله" ، وبالتالي يُفضي إلى العُزلة السياسية واللامبالاة بالقضايا الوطنية وانعدام أو ضعف المشاركة السياسية بشكلٍ عام والعزوف الانتخابي بشكلٍ خاص، ويزيد من الهجرة والنزوح السكاني، وتظهر انعكاساته أيضاً في كل أشكال الاحتجاج أو الحراك الشعبي التي يعبر الأفراد فيه عن سخطهم من السلطة السياسية. كشفت احتجاجات العراق فب تشرين الاول ٢٠١٩ عن طبيعة الفشل البنيوي لنظام المحاصصة السياسية بعد عام ٢٠٠٣، الذي يتم فيه اقتسام السلطة وتوزيع الثروات والاستئثار بها وفق مصالح فئوية ضيقة لا تأخذ بالحسبان معيار الكفاءة ولا توفر المتطلبات الأساس للمواطن العراقي للعيش بحياة حرة كريمة مستقرة ، وكان الحراك الشعبي تعبيراً عن تنامي الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية وحالة الرفض لأداء الحكومة وسوء أداء الكتل والنخب السياسية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في موضوع الحراك الشعبي والمواطنة في العراق، من كونه يعالج موضوعاً مهماً من مواضيع علم الاجتماع السياسي ألا وهو الاحتجاج السياسي كجزء من ظاهرة الاغتراب السياسي للمواطن العراقي، وكيف تأثير البيئة السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية فيه، اذ ان هذا الموضوع مهم للسلطة السياسية والمواطنين على حدٍ سواء، فهو مهم للسلطة السياسية لمعرفة سلوك المواطن و ردة فعلهم تجاه قرار أو قانون أو سياسة عامة مما يدفعها لتبني سياسات عامة تسهم في تشكيل المواطنة ولا تتناقض معها، ومهم للمواطنين لأجل معرفة أنَّ لسلوكهم وتصرفاتهم في الميدان السياسي أهمية بالنسبة للوضع السياسي، فضلا عن تأثيرها في البيئة المحيطة للمواطن وانعكاساتها ونتائجها على النظام السياسي نفسه، إذ تتركز أهمية البحث حول الآتي:

- بيان وتحليل الاحتجاج السياسي للمواطن العراقي ومظاهره.
- بيان وتحليل المتغيرات المؤثرة على الاحتجاج السياسي وانعكاساتها على تشكيل المواطنة الحاضنة للتنوع في العراق.

هدف البحث :

إنَّ الهدف الأساس للبحث :

١- تفسير الاحتجاج السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

٢- فهم العلاقة بين الاحتجاج السياسي للمواطن وعملية تشكيل المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من أجل تحديد الكيفية التي يؤثر من خلالها الاحتجاج السياسي في تشكيل المواطنة.

إشكالية البحث :

تأتي اشكالية البحث من أنَّ الاحتجاج السياسي للمواطن العراقي بمختلف صوره وأشكاله تأثر بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، وجاء كرد فعل على السياسات العامة التي تسير عليها الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي قاد إلى هشاشة في الهوية الوطنية وتشكيل المواطنة، فما طبيعة التأثير الذي تمارسه حركات الاحتجاج السياسي على تشكيل المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنَّ الاحتجاج السياسي للمواطن العراقي هو نتيجة لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ساهمت في تكوينه، وانعكست بشكل سلبي في عملية تشكيل المواطنة، وهو أمر يبدو واضحاً في عزوفهِ عن المشاركة السياسية، وسلوكه الانتخابي الذي تميز بكونه قائم على أساس الطائفة أو القومية، وأيضاً مظاهر الاحتجاج المختلفة للمواطن العراقي التي كشفت عن تنامي روح المواطنة والحس الوطني لدى أبناء الشعب العراقي وخصوصاً فئة الشباب التي لم تعاصر أي أيدولوجيات سابقة ، سوى معاصرتهم لعصر الفساد السياسي وتفكك الهوية الوطنية والمحاصصة السياسية وتعدد مراكز السلطة والقرار ما دون الدولة بعد عام ٢٠٠٣ .

منهجية البحث :

بُغية التوصل إلى المعلومات الدقيقة والتحقق من فرضية البحث وصولاً للاستنتاجات النهائية، تمت الاستعانة بمنهج التحليل النُظمي كمنهج رئيس، لقدرتهِ على تحليل المُدخلات الأساس التي تؤثر على الأفراد، من أسباب وانعكاسات الاحتجاج السياسي على المواطنة في العراق، وتم استعمال المدخل الوصفي لتبيان مظاهر ومتغيرات الاحتجاج السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المحور الأول: الحراك الشعبي بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٨

إنَّ ظاهرة الحراك الشعبي أو الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادةً ما تؤدي إلى تطوير النظام، ولفت انتباهه إلى سلبيات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي، وهو ما يفضي بدوره إلى تحسين أدائه وأحياناً إلى تجديد نخبته، أما في النظم غير الديمقراطية أو التي في طور التحول الديمقراطي فإنَّها تكرس وربما تعمق أزماته كونهُ عادةً ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين، أو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين،

ويعمل على التحايل عليها، فيستجيب لجانب، ويرفض جوانب أُخرى بصورة لا تجعله قادر في كل الأحوال على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

ومن الجدير بالذكر أنَّ تجارب الحركات الاحتجاجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عديدة وتمثلت بتسمية (الموجات) تختلف الواحدة عن الأُخرى بنوع المطالب، إذ يعيش العراق منذ عام ٢٠٠٣ أزمات متتالية ليست فقط على الصعيد السياسي ولكن على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية، وقد شهد العراق بعد ذلك العام العديد من التظاهرات التي تعبر عن عدم الرضا والسخط الشعبي، بسبب شيوع الفساد وتردي الوضع الاقتصادي وسوء أداء النخبة السياسية الحاكمة، التي فشلت في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن أسلوب المحاصصة السياسية والحزبية التي تسببت في تهديد وحدة البلاد والسلم الوطني الذي يتركز في ترويج ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الرأي الآخر المُختَلف معه، وإشاعة مبدأ الشفافية في التعامل ونبذ العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض وترسيخ مبدأ أنَّ (الوطن) هو وطن الجميع بمختلف شرائحه وأطيافه وأديانه وطوائفه، مادامت هناك مشتركات وطنية وإنسانية تربطهم وتهدف إلى نشر أفكار السلام وروح التسامح والتعاون والانتقال السلمي للسلطة في ظل دولة المؤسسات وبناء الأُطر التنظيمية والسياسية بشكل ديمقراطي [١].

والتظاهرات هي واحدة من سبل الاحتجاج الرسمية للاعتراض أو التأييد عن أي قرار أو فعل داخلي أو خارجي قد وقع أو محتمل الوقوع في أي منطقة من العالم، وتعتبر التظاهرات أسلوب حضاري يهدف لتحقيق تغيير أو إصلاح في واقع الحال المُعاش، وقد أكد الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥، في المادة (٣٨) ثالثاً منه على "حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتكفل الدولة ذلك بما لا يخل بالنظام العام والآداب"[٢].

---

(١) مهند حبيب السماوي، وزارة للسلام في العراق، صحيفة الصباح ، بغداد، العدد ١٥٦٥، ٢٠٠٨/١٢/٢٤، ص١٣.

(٢) ينظر: الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة (٣٨) .

ومنذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أمست التظاهرات من الفعاليات المتكررة، في الساحة العراقية، لكن الانعطافة الكبيرة في التظاهرات في ٢٥ شباط ٢٠١١، حيث انطلقت في حينها ما سُمي ب "تظاهرات الربيع العراقي" بعد احتجاجات الربيع العربي، وفي ٢٥ كانون الأول ٢٠١٢، نظَّم العراقيون مظاهرات واسعة في العديد من المحافظات هي (الأنبار، الموصل، ديالى، صلاح الدين، كركوك، بغداد) وتحولت إلى اعتصامات دامت لأكثر من عام، واستمرت حتى ٣٠ كانون الأول ٢٠١٣[٣].

وكانت هذه التظاهرات الأبرز في تاريخ العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد انتهت تلك التظاهرات على أثر فض رئيس مجلس الوزراء الأسبق (نوري المالكي) للاعتصامات بالقوة في ٩ نيسان ٢٠١٣، لساحة اعتصامات الحويجة في محافظة كركوك وأدى إلى حالة من الغضب ، انعكس على الواقع الامني والذي انتهى بدخول (داعش) الإرهابي إلى تلك المحافظات [٤].

بالرغم من الأزمات والكوارث والمحن العصيبة التي مرت على العراق خلال العقود الأخيرة إلا أنَّ هناك ثمة مؤشرات إيجابية يلاحظها المتتبع للمسرح الاجتماعي والثقافي والسياسي في العراق، وأنَّ هناك صراعاً وحراكاً اجتماعياً مدنياً ولو بطيئاً يحظى بدعم وتعاطف وتأييد من شرائح الطبقة الوسطى والمجتمع المدني الوليدة وكذلك من شرائح اجتماعية تنتمي إلى التيار الليبرالي والديمقراطي المستقل لاسيما الشباب منهم، وهي محاولة للخروج من حالة الاغتراب السياسي للمواطن العراقي.

شهد العراق في عام ٢٠١٥ أحداث اقتصادية متباينة، بعضها الحق ضرراً بالاقتصاد العراقي، وتمثلت تلك الأحداث السلبية باستمرار انخفاض سعر النفط إلى ما دون (٣٨) دولاراً للبرميل الواحد، وباعتبار العراق دولة ريعية يشكل النفط ٩٠% من مجمل الواردات

---

[٣] علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق: الجذور والفاعلون، في: السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، ٢٠١٩، ص١٣.

[٤] جاسم محمد الحلفي، احتجاجات الشباب في العراق وإشكالية الهوية الوطنية، المصدر نفسه، ص ٥٥.

الاتحادية، بالإضافة إلى التكاليف باهظة الثمن للحرب ضد الإرهاب فقد أثَّر ذلك بشكل سلبي على واقع الموازنة الاتحادية والمشاريع في العراق[٥]. انطلقت أُولى التظاهرات في ٣١ ايار ٢٠١٥ في ساحة التحرير وسط بغداد للمطالبة بإصلاح العملية السياسية في البلاد، ومحاكمة المتورطين بالفساد بدعوة من التيار المدني، واستمرت التظاهرات بأعداد كبيرة كل يوم جمعة، لكنها ما لبثت أن اتخذت زخماً كبيراً ومتصاعداً بانضمام أنصار التيار الصدري إليها بعد دعوة زعيم التيار (مقتدى الصدر) للمشاركة في التظاهرات، وفي ذلك العام خرج العراقيون بتظاهرات من بغداد والنجف والبصرة والناصرية بالإضافة إلى مدن أُخرى، ضد الفساد وتردي الخدمات ونتائج المحاصصة السياسية، في ظل حكومة العبادي والحكومات السابقة لها واستمرت تلك التظاهرات حتى عام ٢٠١٦ والسنوات اللاحقة [٦].

وفي ٣ أيلول ٢٠١٨ انطلقت احتجاجات واسعة النطاق في العديد من المدن العراقية للمطالبة بتحسين واقع الخدمات العامة وخصوصاً الماء والكهرباء وهدر المال العام والتضخم والبطالة، وتوفير فرص عمل ومكافحة الفساد وإصلاح النظام السياسي، وكانت على شكل تظاهرات واعتصامات وقد شارك فيها بعض السياسيين وبقيادة ناشطين مدنيين وهي جزء من احتجاجات جنوب العراق والاحتجاجات العراقية بالكامل[٧]، وقد عبرت عن الوحدة الوطنية العراقية، فالمصير المشترك للعراقيين في تحقيق مطالب عامة ضمن سياسات عامة دعت أغلب المحافظات للمشاركة فيها، وقد انعكس الحراك الاحتجاجي في العراق على إعادة بناء هوية وطنية جامعة للعراقيين، للوصول إلى تحقيق المواطنة.

---

(٥) مظهر محمد صالح، من صراع المكونات الى صراع الطبقات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، في كتاب: الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٨.

(٦) أياد العنبر، الاحتجاجات في العراق مماطلة السلطة وملل الشارع، شبكة المعلومات الدولية، https://www.alhurra.com/latest/2019/10/01/.

(٧) جاسم محمد الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

وفي أكثر من تظاهرة رفع العراقيون شعارات تتجاوز الطائفية ، وترجع فشل السلطة الى أسلوب المحاصصة السياسية وشيوع الفساد والمحسوبية فطالب المحتجون بتحسين الخدمات العامة، لاسيما الماء والكهرباء ومكافحة الفساد في دوائر الدولة، وتلقت هذه المطالب دعماً مهماً من قبل المرجعية الدينية في النجف، التي تتمتع بتأثير كبير على البيئة الاجتماعية العراقية، ودعت رئيس مجلس الوزراء الأسبق حيدر العبادي إلى أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية(٨).

وتميزت التظاهرات بأنَّها سلمية وبلا قيادة موحدة على الرغم من الدور الكبير الذي مارسه المثقفون فيها، فضلاً عن مساندة المتظاهرين لرئيس الحكومة في حزمة الإصلاحيات التي أعلنها، ولم تطالب بإسقاط الحكومة، بل كانت تظاهرات ذات مطالب محددة تتعلق بتحسين سبل الحياة والمعيشة. وكانت الشرارة الأولى للتظاهرات في محافظة البصرة ثم تلتها العاصمة بغداد ومحافظات أُخرى مثل: ديالى والديوانية والنجف وكربلاء وبابل والمثنى، كما امتدت إلى إقليم كردستان وخصوصاً محافظة السليمانية شمال العراق، للمطالبة بالإصلاح وتحسين الخدمات، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة حل الخلاف السياسي حول تمديد حكم ولاية مسعود البرزاني لرئاسة الإقليم(٩).

وإذا ما أردنا دراسة الحالة العراقية ومسألة التظاهرات بواقعية فإننا نجد العراق يعيش أزمات متتالية منذ عام ٢٠٠٣ وليست الحال بأفضل منها قبل ذلك التأريخ في ظل الاستبداد والتسلط للنظام السابق، ولكن طبيعة النظام الشمولي واستخدام العنف والقوة العسكرية قد

(٨) للمزيد ينظر: خطبة ممثل المرجعية الدينية في كربلاء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٧، موقع العتبة الحسينية، شبكة المعلومات الدولية، https://imamhussain.org .

(٩) شيرين شمس الدين، الحراك الشعبي العراقي ٢٠١٥-٢٠١٧، في: السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

أفضى إلى قمع أي حالة رفض للنظام السابق وخاصة (الانتفاضة الشعبانية)*[١٠] عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية، تلك الأزمات المتتالية ليس على الصعيد السياسي فحسب، ولكن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، إلا أنَّ التظاهرات التي عمت أرجاء المدن العراقية منذ عام ٢٠١٥ والسنوات اللاحقة لها، كانت مختلفة كلياً عن التظاهرات التي سبقتها، وذلك لعدة أسباب [١١]:

١. إنَّها عابرة للحزبية والطائفية، أي أنَّها ذات طبيعة شعبية وليست من طائفة شعبية محددة ،وليست من طائفة ضد طائفة أُخرى، كما أنَّها من مختلف المدن والمحافظات العراقية.

٢. إنَّها تتسم وتتميز بأنَّها تظاهرات واحتجاجات ذات صفة ومطالب عامة من آلاف العراقيين، حيث تمت مطالبة المحتجين لرئيس الوزراء بالمزيد من الاجراءات لمحاسبة المقصرين وتحسين الخدمات العامة.

٣. لقد حظيت هذه التظاهرات والاحتجاجات بتأييد المرجعيات الدينية بشكل واسع من دون استثناء، والتي طالبت بضرورة محاسبة المفسدين، بغض النظر عن مناصبهم السابقة أو الحالية، وتفعيل دور الهيئات والمؤسسات الرقابية، وبخاصة هيئة النزاهة.

(*) الانتفاضة الشعبانية: "هي حركة قام بها عدد كبير من أبناء الشعب العراقي ضد النظام السابق، وحدثت هذه الحركة في شهر شعبان عام ١٤١١ للهجرة الموافق لشهر اذار ١٩٩١ للميلاد، حيث بدأت من البصرة ، وخلال خمسة عشر يوماً اصبحت أربعة عشر محافظة عراقية من أصل ثمانية عشر محافظة بيد المنتفضين، واستطاع النظام السابق قمع هذه الانتفاضة، مما أدى إلى قتل عشرات الآلاف وتشريد نحو مليوني شخص، وقد هيمن على الانتفاضة التيار الإسلامي الثوري من حيث القيادة، أما أسباب الانتفاضة فهو طبيعة النظام الدكتاتوري الذي تبنى سياسة القمع والتسلط في الحكم، والحروب العبثية التي خاضها النظام السابق، وتدمير بنية البلد بسبب حرب الخليج على أثر احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وكذلك سوء الاوضاع الاقتصادية، والأسرى والجرحى والمفقودين وتدمير البنية التحتية للبلد وتلاشي المقدرات الاقتصادية، وأطلق عليها الانتفاضة الشعبانية لأنها حدثت في شهر شعبان. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

(١١) يُسري الغرباوي، الاسباب والمسارات: الأزمات الداخلية في العراق، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية، http://www.acrseg.org/39327

٤. لقد وجدت التظاهرات صدى واستجابة سريعة، من قبل الحكومة التي اتخذت حزمة من القرارات المهمة، وبخاصة في دمج بعض الوزارات وتخفيض عدد الحمايات المقررة لكبارة المسؤولين في الدولة، وإلغاء بعض المناصب التي ساعدت على تكريس الطائفية السياسية، ولم تكن ذات فائدة للدولة العراقية.

٥. لم ينتفض العراقيون من فراغ، ولم تكن الاحتجاجات وليدة سوء الخدمات فحسب، وبخاصة قطاعي الكهرباء والماء، ولكنها وليدة تراكمات تمثلت بتنامي الفساد الإداري والمالي، وتباطؤ النمو، واختلال هيكل الاقتصاد العراقي، وفشل خيار المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى تكلفة الحرب على (داعش)[١٢].

اولا: مطالب المتظاهرين

لقد تفاءل البعض بأنَّ هذه الحركة الشعبية يمكن أن تؤسس لـــتيار مدني وطني يتجاوز الطائفية والمذهبية والتقسيمات العرقية، وقد تركزت مطالب المتظاهرين، على الدعوة إلى تفعيل جهاز الادعاء العام بوصفه ممثلاً لحقوق الشعب العراقي، إضافة إلى تشكيل مظلة لحماية الجهاز القضائي وإبعاده عن الضغوط السياسية، وإنشاء هيئة لتجميع ملفات الفساد وتقديمها إلى القضاء مباشرة، وإعطاء الأولوية لمطلب إبعاد القُضاة وهيئة النزاهة عن المحاصصة السياسية[١٣].

بالرغم من عدم وجود قيادة موحدة لتلك التظاهرات، أو مطالب محددة إلا إنَّها بالإضافة إلى مطالبتها بتشريع قانون لمكافحة الفساد وكل من يتستر عليه لأسباب مصلحية شخصية أو حزبية، فإنَّها طالبت أيضاً بإلغاء حصانات المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وسواهم حينما يكون التحقيق متعلقاً بقضية فساد مالي أو إداري، وتطبيق إلغاء الرواتب التقاعدية لكبار

(١٢) للمزيد ينظر: تصريحات وزير التخطيط العراقي الاسبق، وزارة التخطيط العراقية، شبكة المعلومات الدولية، https://www.mop.gov.iq .

(١٣) شيرين شمس الدين، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

المسؤولين، وإلغاء قانون امتيازات أعضاء البرلمان والوزراء، وتجميد عمل جميع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين المتورطين بقضايا فساد ولحين البت قضائياً بملفاتهم وتحديد مصيرهم، والتحقيق في ملفات تهريب النفط والاتجار به بعد عام ٢٠٠٣، وإعادة التحقيق في ملفات الفساد الخاصة بتسليح وبناء الجيش والشرطة، وإصلاح النظام القضائي في البلاد[١٤].

وقد فرضت هذه المطالب نفسها على الطبقة السياسية الحاكمة، وبخاصة الكتل السياسية المشاركة في الحكم، وفي مقدمتها (التحالف الوطني) والحكومة والبرلمان أن تتعامل بحذر مع المطالب الشعبية، وعلى وجه الخصوص كونها أخذت تتعمق في التعرض للأسباب الحقيقية وراء فشل الدولة والحكم في العراق منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهي أسباب ثلاثة تهدد مصالح هذه الكتل والقوى المشاركة في الحكومة وتحالفاتها على أساس: (المحاصصة السياسية) والمتمثلة في البرلمان والحكومة، وهي نظام للمحاصصة في السلطة السياسية على أُسس طائفية وعرقية فرقت وحدة الوطن العراقي وشعبه، وفشل الأحزاب الدينية، وأخيراً عدم تفعيل محاسبة المفسدين لأسباب سياسية[١٥] .

ثانياً : رد فعل الحكومة وموقف الكتل السياسية

تحركت الحكومة العراقية بسرعة ومرونة عالية، في محاولة منها للاستجابة للمطالب المشروعة للمتظاهرين، حيث أقدم رئيس مجلس الوزراء على اتخاذ حزمة من الإصلاحات في ١٠ آب ٢٠١٥، والتي ساعدت بصورة أو بأُخرى على امتصاص غضب الشارع العراقي.

---

(١٤) ياسر عبد الحسين، احداث العراق ٢٠١٥، مجلة آفاق سياسية، العدد (٢٦)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص٨٤-٨٥ .

(١٥) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

وقد تمثلت الحزمة الأولى من الإصلاحات بإلغاء مناصب عليا كان يتمتع بها الساسة العراقيين منها[١٦]: إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتقليل أعداد الحراسات الخاصة، وكذلك المخصصات المالية لكبار القادة والشخصيات والمستشارين، فضلاً عن إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزراء ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة الحزبية والطائفية، على أن تتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء، اختيار المرشحين على ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، وإعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة، وبالرغم من ذلك لم تكن هذه الاجراءات كافية مقارنة مع مطالب المحتجين ودعم المرجعية، فازدادت وتيرة التظاهرات وازداد سقف المطالب ليصل إلى المطالبة بإلغاء مجلس النواب أو تشكيل حكومة إنقاذ تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية مبكرة، مما دفع الحكومة إلى اطلاق الحزمة الثانية من الإصلاحات في ١٧آب ٢٠١٥، والتي تمثلت بإلغاء عدد من الوزارات لتحتفظ بـــ (٢٢) وزيراً فقط [١٧]. في حين بادرت الحكومة في تظاهرات ٢٠١٨، إلى مخاطبة السلطات التركية لزيادة الحصص المائية للعراق، وكذلك القيام بإجراءات تأمين معالجة المياه في محافظة البصرة.

أما موقف الكتل والأحزاب السياسية في الاحتجاجات السابقة فكان غير ثابت فمن جهة كان مؤيد إعلامياً للتظاهرات، ومن جهة أُخرى كان مراقب لها دون رد فعل.

المحور الثاني : الحراك الشعبي في الأول من تشرين عام ٢٠١٩

انطلق في الأول من تشرين الأول عام ٢٠١٩ حراك احتجاجي كبير لم يشهده التاريخ السياسي المعاصر للعراق، ليعود ويتجدد بعد شهر وتحديدا في ٢٥ تشرين الثاني ، بما

---

(١٦) للمزيد ينظر: نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل رئيس مجلس الوزراء الأسبق الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩، جريدة المدى، العدد ٣٤٢٩، ٢٠١٥/٨/١٣، شبكة المعلومات الدولية، https://almadapaper.net .

(١٧) للمزيد يُنظر: نص الحزمة الثانية من إصلاحات العبادي: الغاء وهيكلة (١٢) وزارة، ٢٠١٥/٨/١٦، العدد٣٤٣٢، ٨/١٧ /٢٠١٥، المصدر نفسه.

جعله الحراك الأكثر عمقاً وشمولاً وقدرة على المطاولة وتنويع الأساليب من بين كل الحركات الاحتجاجية التي سبقته، فقد امتلأت ساحات الحراك في بغداد والمحافظات بمئات الآلاف من المواطنين المحتجين الباحثين عن هوية وطنية مرددين شعار (نريد وطن)، ومطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد جوبه هذا الحراك الباحث عن التغيير بالعديد من أساليب الترهيب واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين والناشطين والإعلاميين في محاولة لإخماد الزخم الاحتجاجي أو التقليل منه، الذي بات يشكل العلامة الفارقة لفئات أساسية من الجمهور العراقي[١٨].

وقد ارتبط ظهور هذه الاحتجاجات بشكل أساس بفئة الشباب ممن لم يعاصروا أي ايديولوجياتٍ سابقة، سوى معاصرتهم لعصر الفساد السياسي والمالي والاداري وتفكك الهوية الوطنية والمحاصصة السياسية بعد عام ٢٠٠٣[١٩].

شكلت لحظة اندلاع الاحتجاجات مفارقة مذهلة في نوعية الأفراد الفاعلين فيها، وخلفياتهم الاقتصادية، وطريقة تنظيمها وشعاراتها، وقد تراوحت أعمار المتظاهرين بين ١٥ و ٣٥ سنة غالبيتهم من الطبقات الفقيرة والمنسية من سكنة العشوائيات والضواحي ببغداد والمحافظات لاحقاً، وأظهر استطلاع أُجري في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩ (أي بعد التحاق طلبة الجامعات إلى الاحتجاجات)،: "أنَّ نسبة الذين يمتلكون شهادات دراسية دون الإعدادية هي أكثر من ٦٠ % من مجموع المتواجدين في ساحة التحرير ببغداد، وأظهر الاستطلاع ذاته أنَّ ٤٩ % من المتظاهرين عاطلين عن العمل"[٢٠] ، وعلى الرغم من هذا الحراك فقد اشر غياب بعض المحافظات عن ساحات التظاهر لاسيما بينما المنطقة الغربية لم تشارك فيها لعدة أسباب على الرغم من التظاهرات الخجولة في جامعة الأنبار، وذلك بسبب حالة التعافي التي تمر بها

---

(١٨) مشاهدات الباحث اليومية.

(١٩) سعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، بيروت، ٢٠١٩، ص١٦.

(٢٠) استطلاع للرأي اجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: توجهات المتظاهرين المشاركين في احتجاجات تشرين الأول: الأسباب– الأساليب– النتائج المتوقعة، شبكة المعلومات الدولية، https://rewaqbaghdad.org.

تلك المحافظات بعد تحريرها من سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي، والخوف من تكرار التجربة السابقة للتظاهرات مما أثر على اتجاهات السلوك السياسي لأفراد تلك المحافظات.

كان للنخب المثقفة دوراً فاعلاً في موجات الاحتجاج السابقة منذ ٢٥ شباط عام ٢٠١١ ، حيث كان الحضور بشكل عام يتضمن شباباً متعلمين من الطبقة الوسطى، إلا أنَّ الشريحة المحركة الرئيسية لاحتجاجات الأول من تشرين الأول ٢٠١٩ ، لم تكن النخبة المثقفة، بل لم يُلحظ في المرحلة التمهيدية قبل أيام من هذه الاحتجاجات أي تفاعل يذكر للمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين مع الدعوات للتظاهر أو التحشيد لها، وربما يعود ذلك إلى ثلاثة دوافع رئيسية[٢١] :

١- مشاعر اليأس من التغيير بعد تراكم المحاولات غير الناجحة للمثقفين ضمن احتجاجات عديدة.

٢- الشعور بالخيبة من تحالف عدد من المدنيين المستقلين والعلمانيين الحزبيين مع بعض التيارات الدينية التي أدارت ظهرها للإصلاحات الأساسية التي رفعتها في انتخابات عام ٢٠١٨.

٣- إنَّ احتجاجات تشرين الأول دعت لها طبقات شبابية فقيرة وغير متعلمة بشكل عام من مناطق الضواحي شرقي بغداد، وهو لا يتطابق مع تطلعات المثقفين المترفعين نوعاً ما عن الاحتكاك بهذه الطبقات، كما أنَّ المثقفين كانوا مشككين باحتمالات نجاح مثل هذا الحراك، إلا أنَّ مفاجأة الحضور الكبير للمتظاهرين، والأعداد الكبيرة من الضحايا في الأيام الأولى، وأيضاً حجم المطاولة والصمود الذي أبداه المحتجون شجع النخبة المثقفة على الانضمام للاحتجاجات فيما بعد ولكن بالتدريج.

---

(٢١) فارس كمال نظمي وآخرون، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، بغداد، ٢٠٢٠، ص69.

إنَّ ما يُلحظ على الحركات الاحتجاجية السابقة أنّها كانت حركات اجتماعية مطلبية خدمية قد تتداخل فيها بعض القضايا السياسية لكنها ليست المطلب الأساس، إلا أنَّ حراك تشرين الأول عام ٢٠١٩ اختلف بنوعية المطالب إذ انتقل من الخدماتي إلى السياسي، وهذا يؤشر إلى نضوج في الوعي السياسي لدى الجماهير لا سيما فئة الشباب وبالأخص الطلبة والتي تعد طليعة هذا الاحتجاج، ويبدو أنَّ هذا الوعي جاء نتيجة حتمية للتراكمات والحركات الاحتجاجية السابقة، فضلاً عما وصل إليه الواقع العراقي من انسداد سياسي داخلي، وأنَّ ما يتم التوصل إليه من حلول هي وقتية قائمة على أساس المحاصصة السياسية وهذا الأمر ولَّد لدى الشعب العراقي ردة فعل تمثلت في تظاهرات كبيرة شهدتها عدد من محافظات العراق، بالإضافة إلى الدعم الواضح للمرجعية الدينية في النجف لهذا الاحتجاج والذي أطلقت عليه "المعركة الإصلاحية"[٢٢].

وقد جعلت الاحتجاجات التشرينية النظام السياسي على المحك بسبب طبيعة تعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية، فضلاً عن تدخل فاعلين جُدُد مثل الأمم المتحدة والمرجعية الدينية في النجف، وبالرغم من استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، وتكليف السيد محمد توفيق علاوي بتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أنَّ ذلك لم يحظَ بقبول الجماهير المنتفضة في ساحات التظاهر وذلك لوصف السيد محمد توفيق علاوي بأنَّه مرشح "جدلي" لا تنطبق عليه المواصفات التي حددتها ساحات الاحتجاج، بالإضافة إلى دعوات المرجعية بضرورة أن يكون المرشح غير "الجدلي" وكذلك انطلاقاً من دعوتها الأُخرى "المُجرَّب لا يُجرَّب" [٢٣]، فضلاً عن ذلك عدم تشريع قانون الانتخابات الجديد بصورة كاملة.

---

(٢٢) فارس كمال نظمي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

(٢٣) للمزيد ينظر: خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية في كربلاء، شبكة المعلومات الدولية، http://www.karblaachanel.com .

وبعد تعذر حصول المكلف عدنان الزُرفي على ثقة البرلمان تم تكليف السيد مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة، إذ نالت حكومته الثقة في البرلمان العراقي في شهر ايار عام ٢٠٢٠ ، وتواجه حكومته تحديات اقتصادية كبيرة في ظل انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا وإمكانية تجدد الاحتجاجات المضادة للحكومة وسلوك الكتل والنخب السياسية الحاكمة بالإضافة إلى تحدي محاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة وإعادة النازحين إلى مناطق سُكناهم[٢٤] .

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها حركة تشرين الاحتجاجية بأربع مراحل[٢٥]:

١- مرحلة الصدمة للسلطة: من ١ إلى ٥ تشرين الأول ٢٠١٩، التي لا تخلو من استخدام العنف من قبل السلطة ضد المحتجين.

٢- مرحلة استيعاب الصدمة والمبادرة: من ٥ إلى ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩، في هذه المرحلة قلت حدة العنف، وأصدر رئيس مجلس الوزراء عدد من الحزم الإصلاحية استجابة لمطالب المتظاهرين، في المقابل عمل المحتجون على تنظيم أنفسهم في بغداد وباقي المحافظات والسيطرة على أماكن مهمة، وكان هناك تكافؤ بين السلطة والمحتجين.

٣- مرحلة الارتباك والزخم المرجعي: من ٢٥ تشرين الأول إلى انتشار جائحة (كورونا)، حيث أصبحت ساحات الاحتجاج بين مدٍ وجزر، وكذلك دخول المرجعية الدينية في النجف بصورة مؤثرة وفاعلة، حيث تبنت المرجعية خطاب المتظاهرين، ووضعت خارطة طريق للإصلاح .

٤- مرحلة الفتور: بدأت بعد خلو الساحات الاحتجاجية من المتظاهرين جراء تفشي جائحة (كورونا) وإعلان حظر التجوال العام.

---

(٢٤) للمزيد ينظر: تكليف مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء، شبكة المعلومات الدولية، https://www.bbc.com.

(٢٥) مقابلة شخصية مع الناشط فارس حرام، في بغداد، ٢٠٢٠/٣/٢.

تواجه الاحتجاجات الأخيرة نظاماً متعدد الأقطاب، حيث تدار العلاقات بين الإقطاعيات السياسية ومراكز السلطة المتعددة، الأمر الذي يصعُب تغييره، لأنه منتشر وليس له مكان محدد، ولا متجسد بحزب واحد أو عائلة واحدة[٢٦].

ومن هنا يمكن أن نفهم أنَّ كل طرف يحاول أن يقوي موقعه تجاه الطرف الآخر، وأن يطور أدوات جديدة للتخلص من ضغط الطرف الآخر، وقد كانت استقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي في ٢٩ تشرين الثاني عام ٢٠١٩ هي نتيجة لاستمرار وتنامي ومطاولة ضغط الشارع، وتعبيراً عن تزعزع المحاصصة السياسية بين مراكز القوى التي أنتجت حكومته[٢٧].

وبشكل مشابه تواجه الحركة الاحتجاجية في العراق تحديات واجهتها بلدان أُخرى ضمن الموجة الأخيرة، ومن أبرزها مقاومة الإنهاك الثوري والملل الذي قد ينتج عن طول فترة الاحتجاج واضطرار الكثير من المحتجين إلى مغادرته بسبب المتطلبات الحياتية والعمل أو الشعور باليأس من قدرة الفعل الاحتجاجي السلمي على إفراز التغيير المنشود، ويستوجب ذلك ضمان استمرار التعاطف المجتمعي[٢٨].

ويعتمد نجاح الحركة الاحتجاجية على تحديد الأهداف الواضحة وعدم التخبط والتشتت، وأن تكون على استعداد للانتقال من الفعل الاحتجاجي إلى العمل السياسي عبر المؤسسات والآليات الدستورية في حال نجاح الاحتجاجات بفرض إصلاحات أساسية، مثلاً على مستوى النظام الانتخابي، وفي تجارب أُخرى (كالحالة المصرية)، كان إخفاق الحركات الاحتجاجية في إنتاج مرشحين قادرين على خوض الانتخابات والفوز فيها (حتى عندما توفرت

---

(٢٦) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق مقاربة سياسية، في كتاب: فارس كمال نظمي وآخرون، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٢٤.

(28) Mark R Beissinger, Conventional and Virtual Civil Societies in Autocratic Regimes, Comparative Politics 49, no 3, 2017, at: https://www.jstor.org/stable/26330962 .

الفرصة لانتخابات نزيهة) انعكاساً لصعوبة ترجمة الفعل الاحتجاجي إلى مشروع سياسي واضح ومستند على قوة سياسية قادرة على تطبيقه[٢٩].

المحور الثالث: انعكاسات الحراك الشعبي على المواطنة

لقد أثبت الشعب العراقي أنَّهُ قادر على تخطي الأزمات والمحن بوقوفه صامداً أمام الضربات الموجعة التي وجهت إلى وحدتهِ وتلاحم طبقاته وفئاته وتعايش إثنياته وطوائفه المختلفة، وكان لروح الإنتماء الوطني بالرغم من ضعف الدولة وروح المواطنة وانقسام الهوية الوطنية دوراً مهماً في إبعاد العراق والعراقيين عن خطر حدوث حرب أهلية كادت أن تنفجر بعد موجه العنف الطائفي والقتل على الهوية الذي شهده العراق، لاسيما بعد تفجيرات قبة الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦، كما لعبت منظمات المجتمع المدني الجديدة والجمعيات الاجتماعية والثقافية والمرجعيات الدينية والعشائر وغيرها دوراً مهماً في تنقية الأجواء المشحونة[٣٠].

إنَّ تخطي العراقيين للعقبات التي وقفت في طريق نجاحهم بخوض هذه التجربة الديمقراطية الجديدة، هي رسالة واضحة ذات دلالات مهمة في مقدمتها أنَّها عكست طاقة ديناميكية كانت مخزونة في ضمير العراقيين تحاول تصحيح الصورة التي وسمت المجتمع العراقي في العقود الأخيرة كونه (عنيفاً) و (متطرفاً)، وأعلنت تلك التظاهرات رفضها العنف والإرهاب، والمحاصصة الطائفية والسياسية والفساد وتقديم الولاء الوطني على الولاء الديني والطائفي والقبلي والمناطقي، وكذلك رفض تسلط أي فئة سياسية أو فرد أو أي اتجاه أو جماعة ذات ايدلوجية متعصبة أو متطرفة على الآخرين. ومن الانعكاسات الإيجابية للاحتجاجات الأخيرة هي الحضور المميز للنساء الذي فاق حضورهن باقي الاحتجاجات التي حدثت سابقاً،

---

(29) Ibid.

(٣٠) ابراهيم الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨ .

وأسفر نشاط المرأة في الاحتجاجات عن مزيد من الاندفاع والزخم العام في استمرار التظاهرات، وعاملاً مساعداً لتنوع المشاركة السياسية ومشروعيته[٣١].

ومن المعروف أنَّ المجتمع العراقي ذو ثقافة تقليدية تعتمد النزعة الأبوية الذكورية الذي لا يولي أهمية كبرى لدور النساء في الشأن العام، إلا أنَّ انطباق أهداف الاحتجاجات وتحولها إلى أهداف إعادة تشكيل الهوية الوطنية مع أهداف أرباب الأُسر والذكور في العوائل العراقية، جعل من حضور المرأة في التظاهرات أكثر مقبولية من قبل الرجال، وفي الوقت نفسه فإنَّ ساحات الاحتجاج شكلت فرصة نادرة للنساء للتعبير عن دورهن والخروج من الثقافة التقليدية، حيث وجدت النساء في فضاء الاحتجاجات مبرراً للحضور أُسرياً، تزامن هو الآخر مع مشاهد قامت ببثها الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي للتظاهرات في لبنان، والحضور المكثف للنساء هناك، مما جعلها انموذجاً يحتذى به للرجل العراقي الداعي لإضفاء سمة حضارية متمدنة على تظاهراته[٣٢].

بالنهاية، عبرت الحركات الاحتجاجية عن تحول اجتماعي- ثقافي عميق في العراق، وعن اكتشاف قوة الذات في مواجهة السلطة السياسية، لتصنع وعياً سياسياً واجتماعياً وثقافياً مختلفاً يمكنه أن يتأطر في فهم جديد للسياسة والدولة ولعلاقتهما بالمجتمع، وبهذا المعنى فإنَّ الاحتجاجات كان انعكاسها إيجابياً على تشكيل المواطنة، وبغض النظر عن نجاحها أو لا، فهي نجحت بإنتاج ممكنات جديدة لمواجهة انغلاق الأفق الذي أنتجته المنظومة السياسية المهيمنة.

الخاتمة والاستنتاجات

تعيش عملية تشكيل المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إشكالياتٍ عديدة، وتكمن أسبابها إلى فاعلياتٍ متعددة، ويُعَد اغتراب الفرد عن النظام السياسي من أهم هذه

(٣١) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩ نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، في كتاب: فارس كمال نظمي وآخرون، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص٦٨.

الإشكاليات، حيث لم يَعُد الأفراد أو المجتمع مساهمين فاعلين في النظام السياسي، إذ وَجَد الشعب نفسه قد أُقصيَ عن المشاركة الفاعلة فيها بل وَجَد أنَّ مشاركته أصبحت شكلية لا تتعدى التصويت في الانتخابات، فضلاً عن فشل السلطة أغلب الأحيان في حماية قيم المواطنة بأبعادها المختلفة، مما دفع المواطنين للمطالبة بإعادة التفاوض أو إعادة العقد الاجتماعي المؤَسِس للدولة، أو المُحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والمواطن، ويُعَد فشل السلطة في إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العراقي أحد متغيرات أزمة المواطنة وشعور الفرد بالاغتراب السياسي إذ لم يعد باستطاعة الدولة السيطرة الكاملة على مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها، بل أصبحت السلطة السياسية عاجزة في أحيانٍ كثيرة عن تحقيق الأمن الوطني لأفراد المجتمع ناهيك عن تأثرها بالتدخلات والاختراقات الخارجية إلى حدٍ كبير، الأمر الذي دفع إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين، أما بسبب الزيادة المُفرطة لعدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الحرمان، أو زيادة حجم التهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي، مما يعني أنَّ نسبة عالية من أفراد المجتمع يعيشون أزمة مواطنة، لأنهم لا يحصلون على الحقوق اللازمة لهم للقيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع، إذ تأسست العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي على قاعدة المحاصصة والمكونات الاجتماعية (دينياً، وطائفياً، وإثنياً)، وحكمت سلوك القوى والأحزاب السياسية العراقية الولاءات والانتماءات الفرعية الضيقة، إضافة إلى انعكاسها على البرلمان والحكومة وجميع مؤسسات ومفاصل الدولة بشكلٍ أَثَّرَ سلباً على بناء الدولة والمواطنة والهوية الوطنية، وهناك عدد من الأسباب الدستورية والسياسية والاقتصادية فضلاً عن الأسباب الاجتماعية والثقافية والأمنية والإعلامية التي تدفع بالمواطن العراقي نحو الشعور بالاغتراب السياسي وعدم الرضا عن العملية السياسية، مما يُضعِف الروابط بين المواطن والدولة نتيجة شعوره بكونهِ إنسان مُهَمَش مُستَلَب الإرادة بعيد عن اهتمام الدولة وسياساتها، وبالتالي اللجوء الى طرق عديدة للتعبير عن

رفضه لأُسلوب أدارة الدولة ويمثل الحراك الشعبي والاحتجاجات أحد أساليب الرفض تلك بالإضافة إلى ضعف المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي .

ولمعالجة حالة الضعف في تشكيل المواطنة والخروج من دائرة الشعور بالاغتراب السياسي يقتضي تصحيح مسار العملية السياسية عن طريق عدد من الآليات(الدستورية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية)، لما تقوم به هذه الإجراءات والآليات من غرس قيم نبيلة تقتضي الإيمان بثقافة الحوار وقبول الآخر كشريك أساس في الوطن الواحد، وتوعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم، وحثهم على المساهمة في الحياة السياسية، وتعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر المختلف، فالمواطن يكون له دور وواجب في بناء الهوية الوطنية، وتشكيل المواطنة الجامعة لكل العراقيين.

بناءً على ما تقدم توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أبرزها :

١- إنَّ كل سلوك سياسي له انعكاسات على البيئة السياسية والاجتماعية العراقية، وبما أنَّ الاغتراب السياسي هو سلوك سياسي فبالتأكيد له انعكاس ونتيجة ، منها ما يمكن قياسه وتحليله والآخر يمكن مشاهدته في الواقع العراقي، فتأثير الاغتراب السياسي على تشكيل المواطنة كبير ويتسبب في عدة إشكاليات من أبرزها إعاقة التحول الديمقراطي وتشكيل المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.

٢- لقد اتسمت الأحزاب السياسية في العراق بالتعدد والتنوع في آن واحد، حيث أنَّ أغلب الأحزاب السياسية العراقية اتبعت خطوط الانقسامات الاجتماعية الموجودة في العراق، ومن جانبٍ آخر أحدث تعدد الأحزاب السياسية مزيداً من الانقسامات في البيئة الاجتماعية العراقية عن طريق برامجها وشعاراتها، مما انعكس سلباً على الواقع السياسي، كما أنَّ بعض الأحزاب السياسية اتسمت بالهشاشة وعدم الانضباط الأمر الذي انعكس سلباً على طبيعة العملية السياسية، كما أثرت سلبياتها على طبيعة الانتخابات في العراق، رغم أنَّ الأحزاب والقوى السياسية تؤمن بالتداول السلمي

للسلطة في أنظمتها الداخلية، وهذا يعبر عن علاقة تفاعلية بين الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية نفسها، لكن غياب التنظيم فيما بينها ووجود حالات التباين في الرؤى والتصورات لشكل وطبيعة النظام السياسي المُراد تطبيقه في العراق، يؤدي إلى التأثير السلبي في عملية تشكيل المواطنة.

٣- يمكن القول أنَّ المواطن العراقي، يتأثر بعوامل عِدة تساهم في صناعة وتشكيل اغترابه السياسي، ومن ثم تُحَدِد سلوكه السياسي ونشاطه الحزبي، وتؤثر في مشاركته السياسية أو العزوف عنها، لاسيما أنَّ حالة عدم الرضا وعدم الثقة تسود المجتمع العراقي، وهي نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية والتطبيق المشوه للديمقراطية والمحاصصة السياسية والطائفية والإثنية، مع قلق وتخوف واضح لدى المواطن العراقي حيال مستقبله، وكل ذلك دفعهُ وبنسب كبيرة للاتجاه نحو سلوك الاغتراب السياسي المُعبَر عنه بضعف المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي المتزايد في الانتخابات المتكررة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحالي نتيجة شعوره بعدم جدوى المشاركة السياسية.

٤- الدور المرتفع لوسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) أكثر من غيره في الحراك الشعبي واستخدامه لإيصال مطالب المواطنين للجهاز الحكومي بالإضافة الى الوسائل الأُخرى للاحتجاج سواءً عبر المشاركة في التظاهرات والنزول للشارع أو الاعتصامات أو المشاركة في الندوات والمراكز البحثية؛ وهذا يشير إلى أنَّ الفئة الأكثر مشاركة في الاحتجاجات الأخيرة هي من فئة الشباب مستخدمي (الفيس بوك)، وأن غالبيتهم من سكنة العشوائيات والضواحي ببغداد والمحافظات لاحقاً ممن لم يعاصروا أي ايدلوجية سوى معاصرتهم لعصر الفساد وتفكك الهوية الوطنية والمحاصصة السياسية والدينية والطائفية والإثنية بعد عام ٢٠٠٣، مما يكشف عن زيادة الوعي بالمواطنة وتنامي الشعور الوطني لدى تلك الفئة من الشباب .

٥- عبرت أهم المطالب التي نادى بها المحتجون في الحراك الشعبي عن تبلور وازدياد الثقافة السياسية المشاركة وزيادة الوعي بحقوق المواطنة وواجباتها ، وهي محاولة للتخلص من حالة الاغتراب السياسي للمواطن العراقي وخروجه من العُزلة واللامبالاة بالقضايا الوطنية والشؤون السياسية عن طريق المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية واتباع اسلوب الاحتجاجات المتكررة والمتزايدة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحالي؛ والتي جاءت عبر المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية واجتماعية وثقافية فظلاً عن إصلاح الواقع الصحي والخدمي ومكافحة الفساد السياسي والمالي والإداري.